مدير عام شؤون أملاك الدولة بوزارة المالية أكد خلال لقاء مع «تلفزيون الكويت» ضرورة التفريق بين أملاك الدولة والأملاك الخاصة

عبدالله أبوشيبة: قرار «المالية» حول شروط وضوابط استغلال الشاليهات وقطع الاراضي والاستراحات ينطبق على الأراضي التابعة لـ «أملاك الدولة»

■ مدينة صباح الأحمد البحرية أملاك خاصة للمواطنين.. ولا تشملها قرارات وزارة المالية

■ وزارة المالية بصدد دراسة آلية لتنظيم إجراءات التنازل عن الشاليهات ■ تم رصد قطع أراضٍ مخصصة كاستراحات عائلية استغلت مخازن لمواد سريعة الاشتعال

أعده للنشر: طارق عرابي

أكد مدير عام شؤون أملاك الدولة بالتكليف بوزارة المالية عبدالله حمود أبوشيبة ان الأهداف الرئيسية لوزارة المالية تتركز حول تعظيم وتنمية الايرادات المالية غير النفطية للدولة، وذلك من خلال استغلال أملاك الدولة الاستغلال الامثل.

وأضاف أبوشيبة، خلال لقاء مع تلفزيون الكويت حول شروط وضوابط استغلال الشاليهات وقطع الاراضي، أنه ومن خلال عمليات الرصد والمتابعة لاستغلالات الشاليهات وقطع الاراضي تبين وجود بعض الممارسات الخاطئة، الامر الذي دفع وزارة المالية لإصدار بيانها المتعلق بالتأكيد على ضرورة التقيد بضوابط واشتراطات التراخيص الادارية فيما يخص الشاليهات وقطع الاراضي وعدم التعدي عليها بمخالفات أخرى، فضلا عن أن البيان تضمن كذلك ضرورة مراجعة وزارة المالية وسداد المستحقات المالية.

وتطرق أبوشيبة إلى الفرق بين حق الانتفاع وملكية العقار الخاص، فقال إنه يجب التفريق بين أملاك الدولة والاملاك الخاصة، ذلك أن أملاك الدولة عبارة عن شاليهات وقطع أراض مملوكة بالكامل لوزارة المالية التي تقوم بالاشراف عليها وتراقبها الإدارة العامة لأملاك الدولة، وهذه مبرم بها تراخيص حق انتفاع لمدد محددة وبقيم إيجارية واشتراطات محددة، وهذه ينطبق عليها المرسوم بالقانون رقم 105 لسنة 1980، في حين أن الاملاك الخاصة هي قسائم مملوكة بالكامل لمواطنين ومنها على سبيل المثال «مدينة صباح الأحمد البحرية» التي تعد من الاملاك الخاصة، وبالتالي لا ينطبق عليها المرسوم بالقانون المشار إليها.

أما فيما يتعلق بأملاك الدولة فهي تضم المناطق الساحلية الاخرى مثل: «الضباعية» و«الجليعة» و«ميناء عبدالله» و«الزور» و«بنيدر» و«الدوحة» و«الصبية»، فهذه كلها هي المناطق الساحلية المملوكة للدولة والتي يمنع التأجير فيها.

وفي رده على سؤال حول إمكانية التأجير في «مدينة صباح الأحمد البحرية»، أكد أبوشيبة أنه لا يمكن القول بأن هذه المنطقة يسمح فيها بالتأجير كونها لا تندرج ضمن اختصاص أملاك الدولة بوزارة المالية، فهذه أملاك خاصة ويفترض ان تكون سكنا خاصا وهي خارجة عن نطاق أملاك الدولة بوزارة المالية.

وفي رده على سؤال آخر حول إصدار بيان وزارة المالية في هذا الوقت بالذات، قال إن القرار ليس بجديد، فقانون أملاك الدولة ينظم استغلال أملاك الدولة العقارية الخاصة التابعة لوزارة المالية، وبالتالي فإن جميع التراخيص الإدارية حددت بشكل واضح وصريح في البند الثاني من الترخيص عدم جواز تأجير الشاليهات وقطع الأراضي، وهذا البند كان مفعلا لكن ليس بمثل الوقت الحالي، فالوزارة حاليا ومن خلال المنظومة الجديدة والادارة الجديدة والتوجيهات الواضحة تم التشديد على ضرورة تطبيق القانون وبشكل واضح وصريح، مضيفا انه من خلال تولي إدارة أملاك الدولة في الفترة الأخيرة تم البدء في وضع الآليات والتعاميم التي تنظم وتتابع وتشرف على أملاك الدولة.

أما فيما يتعلق بالتنازل عن الشاليهات بالباطن، فقال أبوشيبة ان عملية التنازل ليست منظمة بشكل كامل، لكن الوزارة بصدد دراسة آلية التنازل في الوقت الحالي.

وحول آلية تخصيص فرق للتفتيش وتطبيق القانون بعد البيان الأخير للوزارة، قال أبوشيبة إن الآلية قائمة قبل صدور البيان، حيث كان وزير المالية قد أصدر قرارين بمنح صفة الضبطية القضائية لعدد من موظفي الإدارة العامة لأملاك الدولة التي قامت بدورها بإصدار تعميم واضح ومنظم بآلية رصد المخالفات والتعديات فيما يخص أملاك الدولة العقارية التابعة لوزارة المالية، وقد باشرت الفرق عملها

المدير العام لشؤون أملاك الدولة بالتكليف عبدالله أبو شيبة

بشكل دوري لمتابعة ورصد كافة التعديات والمخالفات.

وتابع: ان الفرصة متاحة أمام مستغلي الشاليهات للرجوع إلى الترخيص الاداري وقراءة بنود الترخيص والتعرف على العقوبات التي تترتب على تأجير الشاليه أو قطعة الارض للغير، خاصة أن العقوبة قد تصل إلى سحب الشاليه وبدون إنذار وبدون حكم قضائي في حال قيامه باستغلاله في غير الغرض المخصص أو التأجير للغير.

وأشار أبوشيبة إلى أن إدارة أملاك الدولة لديها مجموعة من الآليات التي تساعدها في التعرف على المخالفين، من ضمنها رصد ومتابعة الاعلانات في مواقع التواصل الاجتماعي والتأكد من صحتها، خاصة وأن الشاليهات وقطع الاراضي الهدف منها «استراحة عائلية»، وبالتالي فإن دخولها يحتاج إلى آلية منظمة تراعي وضع الشاليهات، مضيفا أن الإدارة بصدد إعداد آلية تساعد على الكشف بالكامل على الشاليهات.

وأضاف أن المخالفات التي تم رصدها تختلف، لكن بشكل عام فإن المخالفات واضحة ومحددة بناء على الترخيص الاداري، ومثال على ذلك «التأجير للغير» أو «إضافة منشأة دون الحصول على ترخيص» أو «التعدي على المساحة الملاصقة للشاليه» أو «الاستغلال في غير الغرض المرخص»، مؤكدا رصد عدد من هذه التجاوزات التي تم بناء على الرصد والمتابعة إخلاء مجموعة من الشاليهات وقطع الاراضي التي تم استغلالها بغير الغرض المرخص لها.

وقال إنه تم رصد بعض قطع الاراضي التي خصصت كاستراحة عائلية والتي تم استغلالها كمخازن فيها مواد سريعة الاشتعال، بالإضافة إلى موجودات أخرى تتطلب رقابة جهات أخرى كالقوة العامة للاطفاء والهيئة العامة للبيئة، وهذه كلها مخالفات للترخيص، حيث قامت الإدارة العامة لأملاك الدولة بإجراءات فسخ العقد مباشرة واتخاذ الاجراءات القانونية والقضائية بحق مستغلي هذه الاراضي.

وأكد أبوشيبة على أن الهدف الاساسي من الشاليهات كان اعتبارها «منشأة خفيفة» في بداية الأمر، وبالتالي فإنه حتى البنية التحتية لهذه المنشآت بسيطة جدا، ومن ثم فإن أي طلب من بعض مستغلي المنشآت بزيادة منشأة لابد أن يراعي البنية التحتية، ناهيك عن أن الهدف الأساسي من وراءها كان يتمثل في استغلالها كاستراحة عائلية «غير ربحية»، أما في حال تحويلها إلى «ربحية» فإن الامر يتطلب إضافة اشتراطات وأمور أخرى.

وحول الرسوم المستحقة مقابل الانتفاع بهذه الاراضي أو الشاليهات، أكد أبوشيبة أن القرار الوزاري رقم 40 لسنة 2016 نظم الايجار السنوي للانتفاع بالشاليهات أو قطع الاراضي أو أي استغلالات أخرى تتبع لوزارة المالية «أملاك الدولة» والتي حددت الايجارات السنوية للشاليهات بناء على المساحة والواجهة الخاصة بكل منها، ما يجعل لكل شاليه قيمة إيجارية محددة وفق القرار الوزاري، على أن يتم سداد المبالغ المستحقة لوزارة المالية ابتداء من السنة المالية التي تبدأ من 1 ابريل ولغاية 31 مارس.

وقال إن عددا من مستغلي الشاليهات تخلفوا عن سداد الرسوم، الأمر الذي دفع وزارة المالية «إدارة أملاك الدولة» بمباشرة إجراءات سحب شاليهات المتخلفين عن السداد بشكل فوري، لاسيما وأن القيمة الحالية للرسوم تعتبر بسيطة نوعا ما وتحتاج إلى إعادة دراسة، مؤكدا أن القيمة الايجارية حددها القرار الوزاري فيما يتعلق بحق الانتفاع بالشاليهات والحيازات الزراعية والمحلات التجارية التابعة لوزارة المالية مع الجهات المرتبطة بها.

وفي رده على سؤال حول «الجواخير»، أكد أبوشيبة أن الجواخير لا تتبع لوزارة المالية، وكذلك الحيازات الزراعية التي لا تقوم إدارة أملاك الدولة بمتابعتها او متابعة المخالفات والتجاوزات الواقعة عليها، وإنما يتركز عملها بشكل مباشر على الشاليهات وقطع الاراضي «الاستراحات العائلية».

وفي ختام لقائه، دعا أبوشيبة مستغلي الشاليهات وقطع الاراضي وغيرها من الاستغلالات التابعة لإدارة أملاك الدولة إلى ضرورة التقيد بالضوابط والاشتراطات الواردة في التراخيص والعقود المبرمة، والالتزام بالبنود الواردة في هذه التراخيص والعقود حفاظا على المصلحة العامة والمال العام، وحتى لا تضطر وزارة المالية وأملاك الدولة إلى اتخاذ الاجراءات القضائية تجاههم.

اعتماد سياسة القبول في الخطة للعام الأكاديمي 2026 /2027

«الجامعات الخاصة»: خفض الحد الأدنى لعمر المتقدمين للبعثات الداخلية إلى 16 عاماً لحمَلة الثانوية العامة

كونا: أعلن الأمين العام لمجلس الجامعات الخاصة د.جاسم العلي أمس اعتماد تعديل الحد الأدنى لعمر المتقدمين للبعثات الداخلية ليصبح 16 عاما لحملة الثانوية، وذلك في إطار تحديث لائحة المنح والبعثات الداخلية.

وقال العلي في تصريح عقب الاجتماع الـ 98 للمجلس برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي د.نادر الجلال إن ذلك يأتي بهدف إتاحة الفرصة لأكبر شريحة من الطلبة للاستفادة من البعثات وفق ضوابط واضحة ومنظمة.

وأضاف العلي أن الاجتماع ناقش عددا من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله واتخذ بشأنها القرارات اللازمة في إطار تطوير منظومة التعليم العالي والارتقاء بسياسات القبول والابتعاث الداخلي، موضحا أن المجلس يواصل مراجعة اللوائح والأنظمة المنظمة للبعثات الداخلية بما يواكب المتغيرات التعليمية ويدعم مصلحة الطلبة، مبينا أن المجلس اعتمد تعديل الفقرة 2 من المادة الثانية في لائحة المنح والبعثات الداخلية الخاصة بالحد الأعلى لعمر المتقدمين لتصبح «ألا يقل سن المتقدم عن 16 عاما، وألا يزيد على 23 عاما لحملة الثانوية».

وبين أن المجلس اعتمد أيضا سياسة القبول في خطة البعثات الداخلية للعام الأكاديمي 2027/2026 انطلاقا من توجيهات وزير التعليم العالي بأهمية توجيه الطلبة نحو التخصصات التي تسهم في تلبية الاحتياجات الوطنية وتعزيز جودة المخرجات الأكاديمية وإعداد كوادر قادرة على المنافسة والإسهام في تحقيق أهداف التنمية.

وأشار إلى أن إعداد خطة البعثات الداخلية جاء بعد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية مع الجهات ذات الاختصاص وفي مقدمتها ديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة النفط وشركة البترول الكويتية، وذلك لتحديد التخصصات التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل بما يضمن توجيه فرص الابتعاث إلى المجالات ذات الأولوية وتعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية الوطنية الحالية والمستقبلية.

وأعلن العلي أن خطة البعثات الداخلية للعام الأكاديمي 2027/2026 أصبحت متاحة للاطلاع عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة: https://www.puc.edu.kw/ وحساباتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، داعيا الطلبة وأولياء الأمور إلى مراجعة الخطة والتخصصات المعتمدة وشروط القبول.

مجلس جامعة الكويت أقرّ العديد من القرارات لتطوير المنظومة الأكاديمية

دينا الميلم: الالتزام بالأنظمة والإجراءات المعتمدة يرسّخ كفاءة العمل المؤسسي

■ إقرار معادلة درجة اختبار SAT Math مع اختبار القدرات الأكاديمية في الرياضيات

■ اعتماد ترقية 23 عضواً من أعضاء الهيئة الأكاديمية لدرجة أستاذ وأستاذ مشارك

عقد مجلس جامعة الكويت اجتماعه رقم (02ـ2026) برئاسة مديرة الجامعة د.دينا الميلم، حيث أكدت د.الميلم مواصلة العمل على تنفيذ خطط الجامعة الأكاديمية والإدارية وفق نهج يرتكز على الالتزام بالأنظمة واللوائح المعتمدة وتعزيز مبادئ الحوكمة والجودة بما يدعم تحقيق أهدافها الاستراتيجية ويعزز مكانتها الأكاديمية ويجسد دورها الوطني والمجتمعي في إعداد الكفاءات وخدمة المجتمع في ظل ما تحظى به الجامعة من دعم ورعاية القيادة السياسية، حفظهم الله ورعاهم.

وأشادت د.الميلم بالتقدم الذي حققته جامعة الكويت في تصنيف التايمز للتأثير والاستدامة لعام 2026، مؤكدة أن هذا الإنجاز يعكس ثمرة العمل المؤسسي وتكامل جهود منتسبي الجامعة في مجالات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وأكدت أن الجامعة ستواصل تنفيذ خططها الاستراتيجية والارتقاء بأدائها الأكاديمي والبحثي وتعزيز إسهاماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يعزز حضورها ومكانتها بين الجامعات العالمية.

وشددت مديرة الجامعة على أهمية الالتزام الكامل بجميع التعاميم والقرارات والإجراءات الجامعية المعتمدة باعتبارها الإطار المنظم للعمل بما يضمن توحيد الممارسات الإدارية والأكاديمية وتعزيز الانضباط المؤسسي إلى جانب تفعيل دور اللجان في الأقسام العلمية والكليات كل حسب اختصاصه ووفق القوانين واللوائح المنظمة بما يكفل سلامة الإجراءات واتساقها.

وأضافت د.الميلم ان الجامعة تمضي في تطوير البيئة التعليمية والأكاديمية من خلال دعم منظومة المكتبات الجامعية وتعزيز دورها في خدمة التعليم والبحث العلمي إلى جانب التأكيد على أهمية الالتزام بالإجراءات المعتمدة لاختيار واعتماد الكتب والمراجع الدراسية واقتصار بيع وشراء الكتب المعتمدة على مكتبة الطالب الجامعي في جامعة الكويت فقط.

مديرة الجامعة د.دينا الميلم مترئسة اجتماع مجلس الجامعة

وبينت أن اعتماد الكتاب الجامعي من مهام القسم العلمي والكلية المعنية، مؤكدة أن الالتزام بهذه الإجراءات واللوائح يمثل مسؤولية مؤسسية وأن أي تجاوز لها سيتم التعامل معه وفق الإجراءات النظامية واللوائح المعتمدة في الجامعة.

كما أكدت أن الجامعة تعمل على تطوير آلية لتفعيل إقامة الحفل السنوي لخريجي الجامعة مع نهاية كل عام دراسي بما يتيح تكريمهم، وذلك بكل كلية على حدة بصورة تليق بمكانة جامعة الكويت وتعكس قيمة إنجازهم الأكاديمي.

وأعربت مديرة الجامعة عن خالص تمنياتها لأبنائها وبناتها خريجي المرحلة الثانوية بدوام التوفيق والنجاح وأن تكون المرحلة الجامعية المقبلة محطة حافلة بالإنجاز والعطاء.

وفي تصريح عقب الاجتماع، قال القائم بأعمال أمين عام جامعة الكويت والمتحدث الرسمي باسم الجامعة د.ثقل سعد العجمي إن المجلس وافق على تعديل مسمى قسم الجغرافيا في كلية العلوم الاجتماعية ليصبح قسم الجغرافيا وعلم المعلومات الجغرافية بما يواكب التطورات الأكاديمية والعلمية في هذا المجال ويعزز مخرجاته التعليمية والبحثية. وأضاف أن المجلس وافق كذلك على مقترح معادلة درجة اختبار SAT Math مع اختبار القدرات الأكاديمية في الرياضيات بما يسهم في تطوير منظومة القبول والتقييم الأكاديمي وتوفير خيارات إضافية للطلبة وفق المعايير الأكاديمية المعتمدة. وأشار د.العجمي إلى ان المجلس وافق أيضا على مذكرة التفاهم بين جامعة الكويت وشركة البترول الكويتية الوطنية (KNPC) بعد استكمال الإجراءات القانونية والمالية اللازمة، وذلك في إطار تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية وتوسيع مجالات التعاون في الجوانب الأكاديمية والبحثية والتدريبية.

وأضاف ان المجلس اعتمد كذلك ترقية 23 عضوا من أعضاء الهيئة الأكاديمية في عدد من الكليات العملية والإنسانية والاجتماعية إلى درجتي أستاذ وأستاذ مشارك.

واختتم د.العجمي تصريحه بالتأكيد على أن مجلس جامعة الكويت يواصل متابعة تنفيذ الخطط والقرارات التي تدعم تطوير المنظومة الأكاديمية والإدارية والبحثية وتعزز جودة مخرجات الجامعة وترسخ دورها الوطني والمجتمعي بما ينسجم مع استراتيجيتها المؤسسية.

ترقيات مجلس الجامعة

أولا: الترقية إلى درجة أستاذ في الكليات العملية:

1ـ إسراء عيسى عبدالوهاب العيسى ـ الهندسة والبترول الهندسة الصناعية والنظم الإدارية ـ أستاذ

2ـ بدر شبيب الشريعان ـ الهندسة والبترول الهندسة الميكانيكية ـ أستاذ

3ـ خالد عبدالله الرشيد ـ الهندسة والبترول الهندسة المدنية ـ أستاذ

4ـ علي طالب حاجية ـ الهندسة والبترول الهندسة الكهربائية ـ أستاذ

5ـ طلال محمد سيف البذالي ـ الهندسة والبترول هندسة البترول ـ أستاذ

6ـ دينا علي كايد علي ـ طب الأسنان ممارسة طب الأسنان ـ أستاذ

7ـ رنا محمد العوضي ـ العلوم الطبية المساعدة تكنولوجيا علوم المختبرات ـ أستاذ

ثانيا: الترقية إلى درجة أستاذ مشارك في الكليات العملية:

7ـ أماني مصطفى يوسف العدساني ـ العلوم ـ العلوم البيولوجية ـ أستاذ مشارك

8ـ عبدالرحمن خالد بن حسن ـ العلوم ـ علوم البحار ـ أستاذ مشارك

9ـ عبدالرحمن متعب العازمي ـ العلوم ـ الكيمياء ـ أستاذ مشارك

10ـ رؤى عيسى الشاهين ـ العمارة ـ العمارة ـ أستاذ مشارك

11ـ عازل فيحان المطيري ـ العلوم الحياتية ـ العلوم البيئية ـ أستاذ مشارك

12ـ عبدالقادر علي متولي ـ الصيدلة الصيدلانيات ـ أستاذ مشارك

13ـ هند خالد الشرهان ـ الطب ـ طب الأطفال ـ أستاذ مشارك

ثالثا: الترقية إلى درجة أستاذ في الكليات الإنسانية والاجتماعية

1ـ مريم أحمد الكندري ـ الشريعة والدراسات الإسلامية ـ الفقه المقارن ـ أستاذ

2ـ عبدالوهاب عبداللطيف صادق ـ الحقوق ـ القانون الخاص ـ أستاذ

رابعا: الترقية إلى درجة أستاذ مشارك في الكليات الإنسانية والاجتماعية:

2ـ عبدالله سعد الهتلاني ـ الآداب ـ قسم التاريخ والآثار ـ أستاذ مشارك

3ـ خالد عبدالملك النوري ـ الآداب ـ التاريخ والآثار ـ أستاذ مشارك

4ـ سارة خالد السلطان ـ الحقوق ـ القانون العام ـ أستاذ مشارك

5ـ علي فلاح الحصينان ـ الحقوق ـ القانون الخاص ـ أستاذ مشارك

6ـ نادية جاسم الرياحي ـ التربية ـ تكنولوجيا التعليم ـ أستاذ مشارك

7ـ خالد فلاح العازمي ـ الشريعة والدراسات الإسلامية ـ العقيدة والدعوة ـ أستاذ مشارك

8ـ أحمد ادريس الدوسري ـ العلوم الاجتماعية ـ الجغرافيا ـ أستاذ مشارك

«قانونية البلدية» نظّمت ورشة «مدونة السلوك الوظيفي»

نظمت الإدارة القانونية في البلدية برعاية مدير الإدارة القانونية ورشة عمل بعنوان «مدونة السلوك الوظيفي»، قدمتها المحامية منى الردعان، بحضور ممثلين عن ديوان الخدمة المدنية، إلى جانب عدد من المستشارين والمحامين القانونيين والمهتمين بالشأن الوظيفي.

وتأتي هذه الورشة ضمن جهود الإدارة القانونية في البلدية الرامية إلى تعزيز الوعي بالأنظمة واللوائح المنظمة للعمل الحكومي، وترسيخ القيم المهنية، بما يواكب توجهات الدولة نحو تطوير الأداء المؤسسي والارتقاء بكفاءة الجهاز الإداري.

واستعرضت الورشة أبرز المحاور التي تضمنتها مدونة السلوك الوظيفي، وفي مقدمتها واجبات الموظف والمسؤول، وآليات التعامل مع حالات تعارض المصالح، وأهمية المحافظة على المال العام وصون المعلومات الوظيفية، إضافة إلى ترسيخ مسؤولية الموظف في بناء بيئة عمل قائمة على الاحترام المتبادل، والالتزام، والمسؤولية، والمساءلة، بما يعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة ويرتقي بالأداء المؤسسي.

جمعية الأندلس والرقعي التعاونية
Al-Andalus & Al-Reqie Co-Op. Society

إعلان

تشكيل الهيئة الإدارية لعام 2026/ 2027 م

تم بحمد الله وتوفيقه اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 2026/6/30
وتم تشكيل الهيئة الإدارية على النحو التالي:

الاسم	المنصب	الملاحظات
السيد/بتال مجبل بتال المطيري	رئيس مجلس الإدارة	
السيد/عبدالعزيز جاسم مصطفى العبد الله	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد/محمد ابريدان عايد المطيري	أمين السر	
السيد/ د.فايز زيد عبدالله السهيل	أمين الصندوق	
السيد/فهد شبيب عبدالله ثفنة	عضو ورئيس اللجنة المالية والإدارية	
السيد/جعفر فؤاد محمد البناي	عضو ورئيس لجنة المشتريات	
السيد/محمد نجر شباب الديحاني	عضو مجلس الإدارة	

سائلين المولي عز وجل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير وتقدم وازدهار جمعيتنا.

مجلس الإدارة